

... ..

... ..

-
... ..

... ..

...

... ..

و لهذا ينبغي لنا أن نوجه اهتمامنا إلى العوامل الموضوعية و أن نقصره على أهمها و أعمها مع احتساب التفصيل و التطويل، بل الإشارة إلى بعضها بالقدر الكافي من الوضوح، كقيلة بأن تفي بغرضنا في تشخيص صحيح لأسباب الضعف الملاحظ في دراسة الفلسفة على صعيد التعليم الثانوي و الجامعي.

و أول هذه العوامل الموضوعية هو ضعف الدارسين في اللغة و جهلهم تقريبا بأهم قواعد نظمها و صور التصرف في التعبير بها، و من شأن هذا الضعف في اللغة أن يكون حائلا دون الفهم عند التلقي و دون الإفهام عند الإصدار. و إذا كان من الواضح بنفسه في اللغة الإعرابية أن المعاني و المباني فيها متكافلان، فإن إدراك المعاني لا يحصل إلا بمعرفة المباني، كما أن تبليغ المعاني لا يتم إلا بإحكام المباني و إيرادها على الصورة التي يتم بها التبليغ. و يلزم من هذا أن الفهم و الإفهام مترقان على معرفة ما به يحصل التفاهم بمعناه الأصلي و هو تبادل الفهم و الإفهام بين متخاطبين. و إذا كانت المواد التي تعالجها الفلسفة بالتحليل و التركيب هي المعاني المجردة، فقد بات من الضروري للدارس أن يكون عارفا بقواعد الفهم و الإفهام كما هي مستعملة في الخطاب الفلسفي في القديم و في الحديث.

و إذا كنا الآن نتحدث عما يجب أن تكون عليه الكفاءة اللغوية لدى التلاميذ في الثانوي و لدى الطلبة في الجامعة، فلأن هذه الكفاءة اللغوية تكاد تكون منعدمة. و ليس انعدام هذه الكفاءة لديهم في المستويين راجعا لأسباب طبيعية فيهم، بل كل شيء يبين أن السبب في ذلك هو عدم الحرص على تكوين هذه الكفاءة لديهم ابتداء من التعليم الثانوي حيث يقع التخلي عن العناية بقواعد اللغة قبل إتقانها و التوجه إلى العناية بالأدب و أساليبه، كما لو كان الأدب يتنافى مع إتقان القواعد أو يمكن فهم معانيه من دون استخراجها من مبانيه. و قد ترتب على إهمال قواعد اللغة العربية في الثانوي ظهور أجيال لم تعد تعرف للغة قواعد، بل أصبحت تستغرب أن يكون للغة قواعد يجب التزامها عند الدراسة أو التدريس و عند كتابة المذكرات و الرسائل. وقد أصبح هذا الضعف في القواعد يتكرس يوما بعد يوم من خلال تسامح المدرسين مع الدارسين لا أثناء التدريس فحسب، بل كذلك في الإمتحانات التي يصحح فيها الضعاف أكمل الضعاف في اللغة.

و قد أصبح هذا التسامح ذريعة لغض الطرف عن كثير من مظاهر الضعف في آداب اللغة العربية لدى التلاميذ و لدى الطلبة الذين توهمهم دراستهم الجامعية لتدريس موارد التسي يتخصصون فيها متى انخرطوا في حياة التدريس، وبدون موارد و لا ممارسة فإن الملاحظ الجاد يستطيع أن يتصور سلسلة الآثار السلبية المتبادلة بين التعليم الثانوي و الجامعي في مجال الدراسات الفلسفية.

و لست أريد من وراء هذا، تحميل أحد حمل غيره، بل أريد فقط رد الظواهر إلى أسبابها، ورد الضعف اللغوي لدى التلاميذ و الطلبة إلى أسبابه المباشرة الموضوعية التي مهما تعددت و تنوعت و شد بعضها بعضا، فإن المدرس في نظري يبقى أهمها و أخطرها بالنظر إلى خطورة الأثر الذي يتركه في من يدرس عليه، من خلال قدرته على الوصول إلى الأهداف المرسومة له، و التي لها صلة وثيقة باللغة هي صلة المشروط بشرطه، بحيث يصح أن نقول إن اللغة المدرس تأثيرا مباشرا في لغة الدارس التي تجود متى كانت لغة المدرس جيدة. إذ بها يستطيع الإتصال الجيد بالآثار الفلسفية و محاوره الفلاسفة. فهي وسيلته الوحيدة إلى معرفة آراء غيره، وهي أيضا وسيلته الوحيدة إلى القيام الجيد بوظيفته التعليمية. و لا يمكننا أن نتصور تفكيرا جيدا إلا من خلال لغة جيدة. لأنهما وجهان لحقيقة واحدة. و إذا كانت جودة اللغة لا تستلزم جودة الفكر فإن فساد اللغة يفسد الفكر. و يترتب على هذا فساد الفهم و الإفهام عند الحوار الفلسفي الذي يجري بين الدارسين مشافهة أو كتابة أو قراءة. و أيا كانت اللغة المستعملة في إصدار الخطاب الفلسفي أو في تلقيه فإن تمتع الدارس و المدرس بكفاءة لغوية جيدة شرط ضروري لدراسة الفلسفة و تدريسها معا. و كل تساهل في ذلك لن يترتب عليه تردي هذه الكفاءة اللغوية لدى الدارسين و المدرسين فحسب، بل تردي الكفاءة الفلسفية التي تبقى في جوهرها حوارا لا يمكن أن يجري إلا بواسطة اللغة التي قد لا يجود بجودتها. لكنه يفسد بفسادها.

و ثاني هذه العوائق هو ضعف المعارف العلمية كما و كيف لدى الدارسين إلى درجة أن أصبح سببا حاسما في توجيههم أو توجيههم إلى الشعب الأدبية في الثانوي و إلى الدراسات الإنسانية و الإجتماعية في الجامعة. ومن شأن هذا الوضع أن يفقد دراسة الفلسفة مادتها الضرورية التي تتمثل في أوثق المعارف المتاحة للإنسان التواق إلى المعرفة الكلية. و

إنه لمن المفارقات الكبرى أن يطلب المعارف الفلسفية من لم يتوسل إليها بالمعارف العلمية، و هذا حتى على صعيد التعليم الثانوي الذي اعتبرت فيه مادة الفلسفة مادة أدبية لا تحتاج دراستها إلى معطيات العلوم الدقيقة و التجريبية مثل الرياضيات و الفيزياء و البيولوجيا، في حين أن مشاكل الفلسفة إنما تتولد من معطيات هذه العلوم التي لا تليح حاجة الإنسان الباحث إلى المعرفة الكلية. و معنى هذا أن طبيعة المسائل الفلسفية مرتبة على طبيعة المسائل العلمية. و يكون الجهل بالمعطيات العلمية عائقا أمام تصور طبيعة المشاكل الفلسفية، و أمام سلوك الطريق المؤدي إلى تصور الحلول المناسبة لها. و لا يصح منا أن نتجاهل هذا الارتباط العضوي بين المعطيات العلمية و المشاكل الفلسفية، دون أن نتنكر للفلسفة و لدراساتها، بل إننا نوشك أن نطلبها بإفساد طبيعتها و تشويهها و الإكتفاء منها باسمها الخداع الذي يوهم أنه يتضمن كل ما يدل عليه بينما هو لا يدل عليه في حقيقة الأمر كما يتجلى على ألسنة حملة الليسانس في الفلسفة و حتى حملة البكالوريا الأدبية المتخرجين من مؤسساتنا.

إننا لا نعرف فيلسوفا جهل بمعطيات علوم عصره، أو لم يكن حاذقا في علم من العلوم، فاتخذ من معطياته منطلقا لفهم أعمق و معرفة أوسع. و بالتالي فإن ممارسة التفلسف أو الإطلاع على الفلسفات و فهمها هي أمور تتطلب ثقافة علمية واسعة و متنوعة باتساع مجالات الفلسفة و تنوع مشاكلها. و إذا كان هذا الأمر يذكرنا بالقولة المشهورة المأثورة عن شيخ الفلاسفة أفلاطون: " لا يدخل علينا من لا يعرف الهندسة " فإننا نستطيع أن نوكد في أعقابه، أن الفلسفة لا تفتح أبوابها لمن جهل معطيات العلوم في عصره، إذ كيف يطمع في تحصيل المعرفة الكلية من لم يحصل المعارف الجزئية؟ لأن من أبدع البداهة أن بطلان الشرط يستلزم بطلان المشروط. و إذا كان من الواضح أن المعرفة الفلسفية الحقة ليست مجرد ترتيب للمعارف العلمية الجزئية، فإن هذه المعارف العلمية الجزئية تبقى دائما هي مادتها الأولية الضرورية لأداء وظيفتها التي تتمثل في التحويل و التعميق و التوسيع.

و الذي نرومه من وراء هذا هو التحذير من التدهور الذي يتهدد دراسة الفلسفة في المستويين الثانوي و الجامعي، إن بقي الدارسون، بالإضافة إلى ضعفهم اللغوي، ضعافا في معارفهم العلمية التي ساهمت البرامج الرسمية في تضيق نطاقها و في التهوين من مساس الحاجة إليها في الدراسات الأدبية التي تحشر ضمنها الدراسات الفلسفية حشرا تقليديا لا

غير، دون إدراك خطورة ذلك على التكوين الفلسفي، على الرغم من أن لتجربة اليومية تثبت لنا من خلال الدراسة و الامتحانات أن أقدر التلاميذ على دراسة الفلسفة وأقربهم إلى تصور مشاكلها على الوجه المرضي إنما هم التلاميذ ذوو التكوين العلمي الذين يمسون بناصية اللغة.

ومما لا جدال فيه أن ضحالة الثقافة العلمية لدى التلاميذ الذين يجدون أنفسهم بمقتضى الظروف، مؤهلين لدراسة الفلسفة في الجامعة، ستتقلل لا محالة معهم عندما يصبحون بعد التخرج، أساتذة يتولون تدريس الفلسفة لغيرهم، وعندئذ يمكننا أن نتصور تضاعف الضعف لدى كل من الأساتذة والتلاميذ على مر السنين، وانعكاس كل ذلك على وظيفة الفلسفة في التعليم الثانوي و في الجامعة. بل إن الذي نعرفه في الميدان هو أن حل تلاميذ الفلسفة و طلابها ضعفي في لغتهم، هزلي في معارفهم العلمية، لا يقوى الواحد منهم على قراءة نص فلسفي قديم أو حديث، قراءة سليمة، فضلا عن إدراك معانيه من خلال مبانيه، وعن تحليله تحليلا منطقيا، كما أن حل التلاميذ و الطلبة لا يعرفون المعطيات العلمية التي تقوم عليها الآراء و النظريات الفلسفية. و مما يوسف له أننا لسنا نجد لهذا الضعف اللغوي و الهزال العلمي لدى التلاميذ و الطلبة، حظا وافرا من الدراية باللغة و بالمعطيات العلمية لدى بعض الأساتذة، يكون من شأنه أن يقوم ما أعوج من لغة الدارسين، و أن يتدارك الناقص من معارفهم العلمية التي يجب أن تكون موجودة لديهم بالقدر الضروري الكافي من أجل تصور صحيح للمشاكل المدرس و من أجل القيام بتحليل للوضع يكون في مستوى المشكل المطروح. و هذا من شأنه أن يجعل تأهيل التلميذ و الطالب لفهم الخطاب الفلسفي و لكتابته، أمرا غير ميسور. لأننا حتى لو فرضنا جدلا أن كلا من التلميذ و الطالب قابل لأن يتدارك نقصه في الثانوية أو في الجامعة، فإن الأستاذ قد لا يكون قادرا على تمكنه من ذلك دائما للأسباب التي ذكرناها، و لسبب آخر، وهو أنه حتى لو وجدت القابلية لدى التلميذ و الفاعلية لدى الأستاذ، فإن مصادر العمل الضرورية للأستاذ، و أدواته الكافية بالنسبة إلى التلميذ أو الطالب، ليست متوفرة على الوجه المطلوب لا كما و لا كيف.

و من شأن هذا أن يفضي بنا إلى إثارة مشكلة أكبر العوائق أمام دراسة الفلسفة في بلدنا، ورمما في البلاد العربية جمعا. إذ الدارس للفلسفة باللغة العربية لا يعرف شيئا عن كثير من أمهات الفلسفة التي تركها الفلاسفة الأصلاء في اللغات الأخرى في القديم و في

الحديث. إننا عندما نقارن بين ما يوجد من كتب فلسفية باللغة العربية و ما يوجد منها بالفرنسية مثلا، و بين نوعية المعارف الفلسفية التي هي في متناول الدارس باللغة العربية، و نوعيتها التي هي في متناول الدارس باللغة الفرنسية. فإن المفاجأة تكون عظيمة و متعددة الجوانب. إذ هي تكشف لذوي البصائر عن أن الدارس باللغة العربية، لا يعرف من أمهات الفلسفة الا القليل، و أن أهم النصوص ذات الخطر الفلسفي لم تنقل الى اللغة العربية و أن النزر القليل الذي نقل منها في القديم قد نقل في لغة عربية رديئة المباني مبهمة المعاني، و أن ما نقل منها في العصور المتأخرة جد قليل في عدده و ليس خطيرا في موضوعه.

إن طالب الفلسفة باللغة العربية لا يمكنه أن يقرأ من آثار أفلاطون إلا القليل الذي مع ذلك لم يترجم من لغته الأصلية، و لا يستطيع أن يقرأ أهم أعمال أرسطو في المنطق و الميتافيزياء و الأخلاق و السياسة، إلا من خلال ترجمة قديمة عسيرة لم تكن هي أيضا من لغتها الأصلية. و لا يعرف الكثير عن نصوص الفلسفة المسيحية التي لها صلة وثيقة بأراء علماء الكلام و الفلاسفة المسلمين في العصر الوسيط الأوروبي، لا سيما نصوص الفلسفة التوماوية. كما أنه ليس بإمكانه أن يقرأ جميع آثار (ديكارت) الفلسفية، و لا أن ينظر في (الأورغانون الجديد) الذي وضعه (فرسيس بكين)، و لا أن يطلع على أصول المذهب التجريبي في كتاب (جون لوك) (محاولة في الفهم البشري)، و لا أن يتتبع رد (لينيتس) عليه في كتابه (محاولات جديدة في الفهم البشري)، و لا أن يعرف عن كتب آراء (ديفيد هيوم) في (كتاب الطبيعة البشرية) و في (بحث في الفهم البشري)، و لا أن يقرأ قراءة مأمونة ما ضمنه (كانط) في أخطر كتبه مثل (نقط العقل الخالص) و (نقد العقل العملي)، و لا أن يتعرف حقيقة المعاني الميتافيزائية المنطقية التي ضمنها (هيجل) كتابه (علم المنطق)، و لا أن يقدر قيمة الفلسفة الوضعية كما عرضها (أوغست كونت) في كتابه ((دروس في الفلسفة الوضعية) و لا أن يستفيد بشكل مباشر من أصول المنطق الاستقرائي)، التي ضبطها (جون ستوارت مل) في كتابه الهام (المنطق الاستنتاجي و المنطق الاستقائي)، و لا أن يساير بصفة عامة الأطوار التي قطعتها فلسفة العلوم ابتداء من القرن التاسع عشر، و نظرية المعرفة العلمية عامة و الاستيمولوجيا خاصة في آثار (لامارك) و (داروين) و (كلودبيرنار) و (بوانكاري) و (بزاندراسل) و (باشلار) و (كارناب)، و غيرهم كثير، و لا سيما الدراسات الجادة التي أثار بها هؤلاء الفلاسفة و التي

تعددت و توسعت و تنوعت بها مصادر الفلسفة و مراجعها في مختلف آفاق البحث العلمي الفلسفي.

و ليس غرضنا في هذه العجالة أن نستقصي ما ينقصنا في اللغة العربية من أمهات الفلسفة القديمة و الحديثة، بل غرضنا أن نشير فقط إلى الهوة السحيقة التي تفصل بيننا و بين العمل الفلسفي الجاد الذي لا يمكنه أن يتكرر شيئا من لا شيء كما تقتضي ذلك طبيعة العمل البشري. إذ الفلسفة في جوهرها حوار بين البشر يكون بالأخذ و العطاء. و كلما نشط الحوار كلما أمكن الأخذ و العطاء. و يبدو لي أن الوسيلة الوحيدة لإجراء هذا الحوار هي قراءة أمهات الفلسفة أيا كان مصدرها. و ما دامت هذه الأمهات بعيدة عن متناول الدارس باللغة العربية فإن الأمل في قيام نشاط فلسفي في بلدنا و حتى في البلاد العربية يبقى فيما يبدو لي أملا ضئيلا. و إذا كان في التاريخ عبر، فلنا في أعمال الترجمة التي نشطت في العصر العباسي و في أعمال التأليف و الإبداع اللذين عقبا حركة الترجمة، خير أسوة نهتدي بها إلى ما يجب أن نترجمه من أمهات الفلسفة التي تنقص مكتبتنا الفلسفية لكي نطمع في مساهمة البحث الفلسفي في الآونة الراهنة على الأقل.

و الغريب في الأمر أن أمهات الفلسفة الإسلامية نفسها ليست في متناول الدارس الذي يحول بينه و بينها إما عدم نشرها، و إما ندرتها. فالناظر في معاجم المؤلفات كـ (الفهرست) و (كشف الظنون) يندهش لكثرة المؤلفات الفلسفية التي كانت متداولة بين الدارسين في القديم، و لندرة هذه المؤلفات التي لم يطبع منها حتى الآن إلا القليل، و التي على الرغم من قلتها تبقى غير متوفرة لمن هو في حاجة إليها في الوقت المناسب و في الصورة العلمية التي تجعلها وسائل مأمونة في البحث و الدراسة. و معنى هذا أننا لسنا قادرين حتى على النهوض بالدراسات الفلسفية الإسلامية مادامت أعمال كبار علماء الكلام و الفلسفة الإسلامية مخطوطة و مطبوعة في خزائنها في الشرق و في الغرب، أو ما دام المطبوع منها نادرا. و من شأن هذا أن يبيع لنا أن نلاحظ بمرارة الأخطار التي تتهدد نشاطنا الفلسفي المتعثر، و التي قد تتجلى في المستقبل القريب في انطماس مميزات العربية الإسلامية بانقطاع صلته بهذه المميزات التي وضعها المفكرون الإسلاميون في كتبهم الفلسفية في مشارق الأرض و مغاربها، و بالعقم، بسبب انقطاع الحوار بين أوائلنا و أواخرنا من جهة، و بيننا و بين غيرنا من جهة أخرى.

و ينبغي هنا أن نلاحظ أيضا أن آثار كل ذلك لا تنعكس سلبا على الدارس فحسب، بل إنها تتجاوزها إلى المدرس نفسه لا في الثانوي فحسب بل و في الجامعة أيضا. لأن فاقد الشيء لا يعطيه، ولا شيء عن لا شيء، و الذي يراد منه أن يعطى شيئا فلسفيا يجب أن يأخذ شيئا فلسفيا، و إلا أصبحت الفلسفة لا تعني الفلسفة، و أصبح ما ليس فلسفة يسمى فلسفة إما جهلا و إما تجاهلا، و في الحالتين ليس على الفلسفة ضمير لدى أهلها، بل الضمير كل الضمير سيكون على الذين لا يعرفون تسمية الأشياء بأسمائها.

و لهذا يجب علينا أن نقدر الضمور الذي يتهدد معارفنا الفلسفية و نشاطنا في ميادين الفلسفة إن بقي الدارس للفلسفة و مدرستها أيا كان مستواه، مفتقرين و فاقدين لأمهاث المصادر و المراجع الفلسفية الشرقية منها و الغربية، و القديمة منها و الحديثة فضلا عن المعاصرة التي لها تأثير مباشر على نشاطنا الفلسفي الذي يجب أن يسايرها و أن يحاورها و إلا تخلف وفاته ركب الفلسفة الذي لا ينتظر الغافلين و لا يتوقف مع العاجزين.

و أول ما يترتب على النقص في المصادر الفلسفية، نقص الكتابة الفلسفية و من ثمت نقص الأداء الفلسفي لدى الدارس و المدرس معا. و الأخطر من هذا أنه يترتب عليه التعامل السيء مع المشاكل الفلسفة التي لا يضمن التعامل الجيد معها إلا الإستقصاء في الإطلاع و الاستيفاء في الإحاطة، و هذان أمران لا يضمنهما إلا الوقوف على أمهاث المصادر و المراجع التي يجب ترجمتها إلى العربية إن كانت مكتوبة بلغة أخرى.

و ليس يلزم من هذا الإطلاع على أمهاث الفلسفة الأجنبية، ترتيب نشاطنا الفلسفي على فلسفة غيرنا، بل إن الحوار يقتضي الإطلاع و الأخذ و العطاء. لأن الإغتذاء العقلي كالغذاء المادي. فالعقل يعيف الرديء من الآراء مثلما يعيف الجسم ما يضره. و لا ضمير في الإطلاع على آراء الآخرين، ما دمنا قادرين بمقتضى الفلسفة التي

نمارسها، على التمييز بين الحق والباطل و بين الصدق والكذب، بل الحوار هو الذي يمكننا من تزييف الزائف و لو كان صادرا منا، و من تحقيق الحق و لو كان واردا من عند غيرنا. لأن الحوار في ذاته لا يتهدد الأصاله مثلما يتهدها الجمود الذي يمنع التطور، والفقر الذي يسبب الموت.

و من هذه الزاوية يتكشف لنا عائق آخر ليس أهون من العوائق السابقة لأنه يتحكم في نشاط الدارس و المدرس معا و يحدد لهما نوعيته و مقداره، وهذا العائق هو جمود البرامج و عدم مواكبتها لما يجد في ميادين البحث الفلسفي، أو عدم وظيفيتها، لأن برامج الفلسفة في الثانوي أو في العالي يجب أن تلتقي فيها ثلاثة اعتبارات هي طبيعة المضامين و مقدارها و كفاءة

المدرس على تبليغها، واستعداد الدارس لاستيعابها، ومن شأن إهمال أي واحد من هذه الاعتبارات أن يعرقل وظيفة الفلسفة. فإذا لم تكن المضامين صادرة من مراعاة طبيعة الفلسفة، أو لم يكن المدرس قادرا على عرض المشاكل الفلسفية و تبليغها، أو لم يكن الدارس قادرا على استيعابها و فهمها، أفسد ذلك على الفلسفة وظيفتها التي يشترك في القيام بها كل من برنامجها و مدرستها و دارسها. فإذا تدخلت في تحديد مفردات برنامج الفلسفة اعتبارات أجنبية عن طبيعة المشاكل الفلسفية، مثل فقدان المدرس الكفاءة أو إسناد المادة إلى غير القادر عليها، أو مثل ضعف المعارف الضرورية لدراسة الفلسفة لدى الدارس، فسيكون ذلك عائقا عواقبه السيئة الخفية على دراسة الفلسفة أخطر بكثير من هذه الإعتبارات الأجنبية عن طبيعة الفلسفة التي تقحم في الفلسفة ما ليس منها، و تسند المادة الفلسفية إلى غير القادر على تدريسها، فتتح باب الفلسفة لمن لا يملك القدرة على دراستها.

و قد ترتب على هذا و ذاك و ذلك نشوء أجيال في بلدنا تنتسب إلى الفلسفة بالتدريس أو الدراسة انتساب ولاء تنكره الفلسفة لوجود عوائق كثيرة بينهم و بين هذا الانتساب أقامت أسباب عديدة منها عدم السيطرة على لغة التبليغ و التلقي، وعدم الإلمام

بالمعارف العلمية الضرورية و الكافية، وعدم الاطلاع المباشر على أمهات الفلسفة في القديم و الحديث و عدم الكفاءة و الاستعداد لدى أغلب المدرسين و الدارسين معا، مما جعل النشاط الفلسفي في بلدنا ضعيفا متعثرا بين عقبة التبليغ و ضحالة المعارف و نقص التغذية من أمهات الفلسفة، بل أن الضعف المركب يتهدده جيلا بعد جيل إن لم يبادر المعنيون الأولون بالأمر و هم أساتذة الفلسفة إلى إصلاح أحوال دراسة الفلسفة و تدريسها و ذلك بالكشف عن أسباب سوء هذه الأحوال و بالعمل على إزالة العوائق أمام النشاط الفلسفي الذي لا يمكن بحال من الأحوال أن ينطلق من دون القضاء على عوائقه الموضوعية التي أشرنا إلى بعضها. لأن من الظواهر ما لا يتحكم فيها إلا من عرف أسبابها و قدر على التحكم فيها. و ما يزال صحيحا أنه متى عرف السبب زال العجب.